يوطّد دعائم كيان صهيوني تابع في فلسطين؛ وفي الوجه الاخير، كان يقوّض أسس قيام كيان عربي فلسطيني مستقل في فلسطين.

ثالثاً: الكيان الاردني وزوال الكيان الفلسطيني، ١٩٤٨ ـ ١٩٦٤

١ ـ أعلنت الحكومة البريطانية، في ١٩٤٧/٢/١٨، عن انها قرّرت عدم قبول أي من الخطط التي تقدم بها العرب، أو اليهود، او فرض حل تضعه هي بشأن مستقبل فلسطين، واحالة القضية الى الامم المتحدة. وأوضحت ثبوت عدم امكان تنفيذ الانتداب عملياً، وكذلك عدم قابلية التوفيق بين «مصالح الطائفتين» في فلسطين(٥٥).

جاء ذلك الموقف البريطاني حول عدم قابلية الانتداب للتنفيذ متأخراً عن موعده بثلاثين عاماً، وهي الاعوام التي ساعد فيها الانتداب على تأسيس المشروع الصهيوني في فلسطين.

وفي ١٩٤٧/١١/٢٩، أُصدر قرار الجمعية العامة الرقم ١٨١ بالموافقة على مشروع تقسيم فلسطين الى دولتين مستقلتين، عربية ويهودية، مع انشاء اتحاد اقتصادي فيما بينهما. وعلى الرغم من الغبن الفادح الذي لحق بالحقوق العربية الفلسطينية، فقد كان القرار، في احد وجوهه، طبقاً لبعض الآراء، بمثابة اقرار دولي بحق شعب فلسطين في اقامة دولة، أو كيان وطني مستقل، في اطار جغرافي محدّد، وبصيغة قانونية حاسمة. ولهذا الكيان هوية سكانية واضحة وتعبيرات سياسية كاملة ومعترف بها دولياً(٥٦). وعقب القرار، كانت أولى المحاولات لانشاء حكومة عربية فلسطينية هي محاولة رشيد الحاج ابراهيم، باسم اللجنة القومية في حيفا. الّا ان الجامعة العربية عارضت تلك المحاولة(٥٧). تلا ذلك قرار للهيئة العربية العليا، ابّان حالة الاضطراب التي سادت بعد قرار التقسيم، بأن يستمر الموظفون الفلسطينيون في أعمالهم عند انسحاب البريطانيين المزمع في ١٩٤٨/٥/١٥. ثم اتصلت الهيئة، بهذا الخصوص، بكبار الموظفين، وبخاصة في دوائر الأمن، فاستجاب الموظفون للنداء. ولكن الجامعة العربية لم تقرّ بتلك الخطوة. ومن جانبه، حرّض الملك عبدالله الفلسطينيين على عدم اطاعة بيانات الهيئة، بل وأعلن عن الغائها. كما ان الجيوش العربية لم تعترف، حين اجتازت حدود فلسطين، في ١٥ حزيران (يونيو)، بأية تشكيلات فلسطينية(٥٨). لذا، فان مطلب الهيئة العربية العليا، في الامم المتحدة، باعلان دولة عربية فلسطينية، عقب اعلانها نهاية الانتداب، ذهب أدراج الرياح(٥٩). غير ان تزايد الضغط الفلسطيني في هذا الاتجاه أثمر قراراً للجنة السياسية في الجامعة العربية أعلن عن «اقامة ادارة فلسطينية مؤقتة» في ١٩٤٨/٧/١٠، بغرض تسيير شؤون الاقسام التي تشغلها الجيوش العربية، أسوة بما أقدمت عليه الحركة الصهيونية، وهو قرار لم ينفّذ على أي حال.

ولضرورة تقديم ممثلين فلسطينيين الى دورة الامم المتحدة المقبلة، بحثت اللجنة السياسية للجامعة العربية، في أيلول (سبتمبر) ١٩٤٨، في اقامة كيان سياسي مدني فلسطيني على أرض فلسطين. وقد تعرّضت هذه الفكرة لمعارضة الملك عبدالله، فتعثرت. ثم استطاعت الهيئة العربية العليا ان ترتّب أمر عقد مؤتمر وطني فلسطيني في مدينة غزة، في اليوم الاول من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٨. وقد قرّر المؤتمر تشكيل ما عرف بحكومة عموم فلسطين. ويمكن استنتاج شدة المعارضة التي أبداها الملك عبدالله لتلك الخطوة من انه كان في موقف يسمح له بعقد مؤتمر موازٍ لمؤتمر غزة، في عمّان، وفي اليوم عينه. ونتيجة لمؤتمر عمّان، مُنح الملك عبدالله حق تمثيل الشعب الفلسطيني والتحدث باسمه؛ كما أعلن المؤتمر سحب الشرعية عن مؤتمر غزة وعن الهيئة العربية التي دعت اليه(٦٠).